

أهلُ الزكاةِ ثمانيةٌ:

الأول: فقيرٌ: مَنْ لم يجدْ نصفَ كفايته.

الثاني: ومسكينٌ: مَنْ يجدُ نصفها، أو أكثرها.

باب من يجزئ دفع الزكاة إليه

ومن لا يجزئ، وحكم السؤال، وصدقة التطوع

شرح منصور

(أهل) أخذ (الزكاة ثمانية) أصناف، فلا يجوز صرفها لغيرهم، كبناء مساجد وقناطر، وتكفين موتى، وسدُّ بُوقٍ، ووقف مصاحف وغيرها؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠]. وكلمة: «إنما» تفيدُ الحصرَ، فثبتُ المذكورين وتنفى مَنْ عداهم، وكذا تعريفُ «الصدقاتِ» بأل، فإنه يستغرقها. فلو جازَ صرفُ شيءٍ منها إلى غيرِ الثمانية، لكان لهم بعضها، لا كلها، ولحديث: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيِّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حَكَمَ هُوَ فِيهَا، فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ، أُعْطِيَتْكَ». رواه أبو داود^(١).

(الأول: فقيرٌ: مَنْ لم يجدْ شيئاً، أو لم يجدْ نصفَ كفايته) فهو أشدُّ حاجةً من المسكين؛ لأنه تعالى بدأ به، وإنما يُبدأ بالأهمِّ فالأهمِّ،/ وقال تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩]. ولا شتقاق الفقير من فقرِ الظهرِ بمعنى: مفقور، وهو الذي نُزعت فقرُهُ ظهره، فانقطع صلُّبه.

(الثاني: ومسكينٌ^(٢)): مَنْ يجدُ نصفها) أي: الكفاية، (أو أكثرها) من

(١) في سننه (١٦٣٠)، من حديث زياد بن الحارث الصدائي

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [وعنه: أنه فقير، والأول مسكين، وأنَّ المسكين أشدُّ حاجة.

احتاره ثعلب من أصحابنا، وفاقا لأبي حنيفة ومالك. «الفروع»].

وَيُعْطِيَانِ تَمَامَ كِفَايَتِهِمَا مَعَ عَائِلَتَيْهِمَا سَنَةً، حَتَّى وَلَوْ كَانَ
اِحْتِيَاجُهُمَا بِإِتْلَافِ مَالِهِمَا فِي الْمَعَاصِي.

وَمَنْ مَلَكَ وَلَوْ مِنْ أُمَّانٍ، مَا لَا يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ، فَلَيْسَ بِغَنِيِّ.

شرح منصور

السُّكُونِ؛ لِأَنَّهُ أَسْكَنَتْهُ الْحَاجَةُ. وَمَنْ كُسِرَ صُلْبُهُ أَشَدُّ حَاجَةً مِنَ السَّاكِنِ.
فَالْفُقَرَاءُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَقَعُ مَوْعِظًا مِنَ الْكِفَايَةِ، كَعَمِيَانِ وَزَمْنِي؛ لِأَنَّهُمْ
غَالِبًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى اِكْتِسَابِ يَقَعِ الْمَوْعِظِ مِنْ كِفَايَتِهِمْ، وَرَبَّمَا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى
شَيْءٍ أَصْلًا. قَالَ تَعَالَى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾
[البقرة: ٢٧٣].

(يُعْطِيَانِ) أَي: الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ (تَمَامَ كِفَايَتِهِمَا مَعَ) كِفَايَةِ (عَائِلَتَيْهِمَا
سَنَةً) مِنَ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْحَوْلِ، فَيُعْطَى مَا يَكْفِيهِ إِلَى مِثْلِهِ.
وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ عَائِلَتَيْهِمَا مَقْصُودٌ دَفْعُ حَاجَتِهِ، فَيُعْتَبَرُ لَهُ مَا يُعْتَبَرُ لِلْمَنْفَرِدِ،
(حَتَّى وَلَوْ كَانَ اِحْتِيَاجُهُمَا بِ) سَبَبِ (إِتْلَافِ مَالِهِمَا فِي الْمَعَاصِي) لَصَدَقَ
اسْمُ الْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ عَلَيْهِمَا حِينَ الْأَخْذِ.

(وَمَنْ مَلَكَ، وَلَوْ) كَانَ مَا مَلَكَه (مِنْ أُمَّانٍ، مَا) أَي: قَدْرًا (لَا يَقُومُ
بِكِفَايَتِهِ) وَكِفَايَةِ عِيَالِهِ، وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ نَصَابٍ، (فَلَيْسَ بِغَنِيِّ) فَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ
الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ الْغَنَى مَا تَحْصُلُ بِهِ الْكِفَايَةُ، فِإِذَا لَمْ يَكُنْ مَحْتَاجًا، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ
الزَّكَاةُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا. وَإِنْ كَانَ مَحْتَاجًا، حَلَّتْ لَهُ، وَمَسَأَلْتُهَا. قَالَ الْمِيمُونِيُّ:
ذَاكَرْتُ أَحْمَدَ، فَقُلْتُ: قَدْ يَكُونُ لِلرَّجُلِ الْإِبْلُ وَالْغَنَمُ، تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَهُوَ
فَقِيرٌ، وَيَكُونُ لَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً، وَتَكُونُ لَهُ الضَّيْعَةُ لَا تَكْفِيهِ، يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ؟
قَالَ: نَعَمْ. وَذَكَرَ قَوْلَ عَمْرِو: أَعْطَوْهُمْ وَإِنْ رَاحَتْ^(١) عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِبْلِ كَذَا وَكَذَا^(٢).

(١) بَعْدَهَا فِي (م): «أَي رَجَعَتْ».

(٢) أَخْرَجَهُ بِنَحْوِهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» ٢٠٥/٣.

وإن تفرغَ قادرٌ على التكسبِ للعلم، لا للعبادة، وتعدّرَ الجمعُ،
أعطي.

الثالث: وعاملٌ عليها، كجانبٍ، وحافظٍ، وكاتبٍ، وقاسمٍ.

وشُرطٌ كونه مكلّفًا مسلمًا

شرح منصور

قلت: فلماذا قدر من العددِ أو الوقتِ؟ قال: لم أسمعُه. وقال: إذا كان له عقارٌ
أو ضيعةٌ يستغلّها عشرة آلافِ كلِّ سنةٍ لا تقيمه، أي: [لا] تكفيه، يأخذُ من
الزكاةِ^(١).

(وإن تفرغَ قادرٌ على التكسبِ) تفرغًا كليًا (للعلم) الشرعيّ، (لا) إن
تفرغَ (للعبادة، وتعدّرَ الجمعُ) بين التكسبِ والاشتغالِ بالعلم، (أعطي) من
زكاةٍ لحاجته، وإن لم يكن العلمُ لازماً له؛ لتعدّي نفعه، بخلافِ العبادة. ويجوزُ
أخذه ما يحتاجُ إليه من كتبِ العلمِ التي لا بدُّ لمصلحة دينه وديناه منها. ذكره
الشيخُ تقيُّ الدين^(٢).

(الثالث: وعاملٌ عليها، كجانبٍ) يعبثه إمامٌ لأخذِ زكاةٍ من أربابها،
(وحافظٍ، وكاتبٍ، وقاسمٍ)، و^(٣)من يُحتاجُ إليه فيها؛ لدخولهم في قوله
تعالى: ﴿وَالْمَعْمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦٠]. وكان ﷺ يعبثُ على الصدقةِ ساعةً
ويُعطيهم عمالتهم^(٤).

(وشُرطٌ: كونه) أي: العاملِ، (مكلّفًا) لعدمِ أهليّةِ الصغيرِ والمجنونِ
للقبضِ. (مسلمًا) / لأنها ولايةٌ على المسلمين، فاشترط فيها الإسلامُ، كسائرِ

٣٩٤/١

(١) المغني ٤/١٢٢.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٧/٢١٠.

(٣-٣) في الأصل: «ما يحتاج»، وهي نسخة في هامش (ع).

(٤) سيأتي تخريجه في ص ٣١١، في هامشها.

أَمِينًا كَافِيًا، مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْقُرْبَى، وَلَوْ قَنًا، أَوْ غَنِيًا.

وَيُعْطَى قَدْرَ أَجْرَتِهِ مِنْهَا،

الولايات.

شرح منصور

(أَمِينًا) لِأَنَّ غَيْرَهُ يَذْهَبُ بِمَالِ الزَّكَاةِ وَيُضَيِّعُهُ. (كَافِيًا) لِأَنَّهَا ضَرْبٌ مِنَ الْوَلَايَةِ. (مَنْ غَيْرِ ذَوِي الْقُرْبَى) وَهَم: بَنُو هَاشِمٍ، وَمِثْلُهُمْ مَوَالِيَهُمْ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ، وَعَبْدَ الْمَطْلَبِ بْنَ رَيْبَعَةَ بْنَ الْحَارِثِ سَأَلَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبْعَثَهُمَا عَلَى الصَّدَقَةِ، فَأَبَى أَنْ يَبْعَثَهُمَا، وَقَالَ: «إِنَّمَا هَذِهِ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِحَمْدٍ، وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ (١) مُخْتَصِرًا. (وَلَوْ) كَانَ (قَنًا) فَلَا تُشْتَرَطُ حَرِيَّتُهُ؛ لِحَدِيثِ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتَعْمَلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسَهُ زَبِيئَةً». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ (٢). وَلِأَنَّهُ يَحْصُلُ مِنْهُ الْمَقْصُودُ، أَشْبَهَ الْحَرَّ. (أَوْ) كَانَ الْعَامِلُ (غَنِيًا) لَخَيْرِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغَنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مَسْكِينٍ تُصَدَّقُ عَلَيْهِ مِنْهَا، فَأَهْدَى مِنْهَا لَغَنِيٍّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ (٣). وَلَا كَوْنُهُ فَقِيهًا، إِذَا أُعْلِمَ (٤) مِمَّا يَأْخُذُ (٥)، وَكُتِبَ لَهُ، كَمَا كَتَبَ ﷺ لِعُمَّالِهِ فَرَائِضَ الصَّدَقَةِ (٦)، وَكَذَا الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٧). وَاشْتَرَطَ ذِكُورِيَّتَهُ (٨) أَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا وَلايَةٌ (٨).

(وَيُعْطَى) عَامِلٌ (قَدْرَ أَجْرَتِهِ مِنْهَا) أَي: الزَّكَاةَ، جَاوَزَتْ شُغْنَ مَا جَبَاهُ، أَوْ

(١) أَحْمَدُ (١٧٥٢٥)، وَمُسْلِمٌ (١٠٧٢).

(٢) أَحْمَدُ (١٢١٢٦)، وَالْبُخَارِيُّ (٦٩٣).

(٣) أَبُو دَاوُدَ (١٦٣٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٤١).

(٤) فِي (م): «إِذَا عَلِمَ».

(٥) فِي (س) (ع) (م): «مِمَّا يَأْخُذُهُ».

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٦٨)، وَالرَّمْزِيُّ (٦٢١)، مِنْ حَدِيثِ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ.

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٥٤)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

(٨-٨) لَيْسَتْ فِي (س).

إِلَّا إِنْ تَلَفَتْ بِيَدِهِ بِلَا تَفْرِيطٍ، فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَإِنْ عَمَلَ عَلَيْهَا إِمَامٌ
أَوْ نَائِبُهُ، لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ مَالِكٍ عَلَى عَامِلٍ، بَوْضِعِهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا،
وَيُصَدَّقُ فِي دَفْعِهَا إِلَيْهِ بِلَا يَمِينٍ، وَيُحْلَفُ عَامِلٌ وَيَرَأَى،

شرح منصور

لا. نصًّا، وذكره عن ابن عمر^(١).

(إِلَّا إِنْ تَلَفَتْ) الزكاة (بِيَدِهِ) أي: العامل (بِلَا تَفْرِيطٍ) منه، (ف) فإنه
يُعْطَى أَجْرَتَهُ (مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) لِأَنَّ لِلْإِمَامِ رِزْقَهُ عَلَى عَمَلِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ،
وَيُوقَرُ الزكاةَ عَلَى أَهْلِهَا، فَإِذَا تَلَفَتْ، تَعَيَّنَ حَقُّهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ. وَلَا ضَمَانَ
عَلَى عَامِلٍ لَمْ يَفْرِطْ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ. وَلَهُ الْأَخْذُ وَلَوْ تَطَوَّعَ بِعَمَلِهِ؛ لِقِصَّةِ عُمَرَ^(٢).
وَلَهُ تَفْرِيقَةُ الزكاةِ إِنْ أذِنَ لَهُ، وَكَذَا مَعَ الْإِطْلَاقِ، وَإِلَّا فَلَا. وَلِلْإِمَامِ أَنْ
يَسْمِيَ، أَوْ يَعْقِدَ لَهُ إِجَارَةً،^(٣) وَأَنْ يَبْعَثَهُ بِغَيْرِهِمَا^(٤). (وَإِنْ عَمَلَ عَلَيْهَا) أي:
الزكاة، (إِمَامٌ أَوْ) عَمِلَ عَلَيْهَا (نَائِبُهُ) بِأَنْ جَبَّاهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ بِلَا بَعْثِ
عَمَالٍ، (لَمْ يَأْخُذْ) مِنْهَا (شَيْئًا) لِأَنَّهُ يَأْخُذُ رِزْقَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

(وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ مَالِكٍ) مَالٍ مَزْكِي، (عَلَى عَامِلٍ بَوْضِعِهَا) أي: الزكاة (فِي)
غَيْرِ مَوْضِعِهَا) لِأَنَّ شَهَادَتَهُ لَا تَدْفَعُ عَنْهُ ضَرَرًا، وَلَا تَجْرُؤُ عَلَيْهِ نَفْعًا؛ لِإِبْرَاءَتِهِ
بِالدَّفْعِ إِلَيْهِ مُطْلَقًا، بِخِلَافِ شَهَادَةِ الْفُقَرَاءِ وَنَحْوِهِمْ، فَلَا تُقْبَلُ لَهُ، وَلَا عَلَيْهِ
فِيهَا. (وَيُصَدَّقُ) رَبُّ الْمَالِ (فِي دَفْعِهَا إِلَيْهِ) أي: العامل، (بِلَا يَمِينٍ) لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ
عَلَى عِبَادَتِهِ. (وَيُحْلَفُ عَامِلٌ) أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهَا مِنْهُ، (وَيَرَأَى) مِنْ عُهْدَتِهَا، فَتَضَيُّعٌ عَلَى

(١) لم تقف عليه.

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [لأنه عليه الصلاة والسلام أمر لعمرَ بعَمَالَةٍ. فقال: إنما عملتُ
لله. فقال: «إِذَا أُعْطِيَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ، فَكُلْ، وَتَصَدَّقْ». متفق عليه. انتهى من خط مؤلفه].

وهذا الحديث أخرجه البخاري (١٤٧٣)، ومسلم (١٠٤٥).

(٣-٣) ليست في (س).

وإن ثبت، ولو بشهادة بعض لبعض، بلا تخاصم، غرم، ويصدق عامل في دفع لفقير، وفقير في عدمه.

ويجوز كون حاملها وراعيها ممن منعتها.

الرابع: ومؤلف: السيد المطاع في عشيرته، ممن يرجى إسلامه، أو يخشى شره،

الفقراء؛ لأنه أمين.

شرح منصور

(وإن ثبت) على عامل أخذ زكاة من أربابها، (ولو بشهادة بعض) منهم (لبعض، بلا تخاصم) بين عامل وشاهد، قبلت، / و(غرم) العامل لأهل الزكاة ما ثبت عليه أخذه. ولا تقبل شهادة أهل الزكاة لعامل، (أو عليه^(١)) بشيء. (ويصدق عامل في) دعوى (دفع) زكاة (لفقير) فيأمر منها. (و) يصدق (فقير في عدمه) أي: الدفع إليه منها، وظاهره: بلا يمن، فيأخذ من زكاة أخرى. ويقبل إقرار عامل بقبض زكاة ولو بعد عزله، كحاكم أقر بحكم بعد عزله. (ويجوز كون حاملها) أي: الزكاة (وراعيها ممن منعتها) أي: الزكاة، لقيام مانع به، ككونه من ذوي القربى أو كافراً. قال في «الإنصاف»^(٢): بلا خلاف نعلمه؛ لأن ما يأخذه أجره لعمله لا لعمالته.

٣٩٥/١

(الرابع: ومؤلف) للآية، وهو: (السيد المطاع في عشيرته ممن يرجى إسلامه، أو يخشى شره) لحديث أبي سعيد، قال: بعث علي وهو باليمن بذهبية، فقسمها رسول الله ﷺ بين أربعة نفر: الأقرع بن حابس الحنظلي، وعيينة بن بدر^(٣) الفزاري، وعلقمة بن علاثة العامري، ثم أحد بني كلاب،

(١-١) في (ع): «ادعي عليه».

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٢٩/٧.

(٣) في (م): «حصن»، وفي رواية البخاري نسب لجدته الأعلى، فهو عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر.

أَوْ يُرْجَى بِعَطِيَّتِهِ قُوَّةَ إِيمَانِهِ، أَوْ إِسْلَامُ نَظِيرِهِ، أَوْ جِبَايَتُهَا مِمَّنْ لَا يُعْطِيهَا،
أَوْ دَفْعٌ عَنِ الْمُسْلِمِينَ.

وَيُعْطَى مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّأْلِيفُ،

شرح منصور

وزيد الخير الطائي، ثم أحد بني نبهان، فغضبت قريش، وقالوا: تُعْطِي صِنَادِيدَ
بِحِدِّ وَتَدَعُنَا؟! فقال: «إِنِّي (١) إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ؛ لِأَتَأَلَّفَهُمْ». متفق عليه (٢). قال
أبو عبيد القاسم بن سلام: وَإِنَّمَا الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْيَمَنِ الصَّدَقَةُ (٣).
(أَوْ يُرْجَى بِعَطِيَّتِهِ قُوَّةَ إِيمَانِهِ) لقول ابن عباس في المؤلفة قلوبهم: هم قوم كانوا
يأتون النبي ﷺ، وكان ﷺ يرضخ لهم من الصدقات، فإذا أعطاهم من
الصدقة؛ قالوا: هذا دين صالح. وإن كان غير ذلك، عابوه (٤). رواه أبو بكر
في «التفسير». (أَوْ يُرْجَى بِعَطِيَّتِهِ (إِسْلَامُ نَظِيرِهِ) لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَعْطَى عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ وَالزَّبْرَقَانَ بْنَ بَدْرِ، مَعَ حَسَنِ نِيَّاتِهِمَا وَإِسْلَامِهِمَا؛ رَجَاءً
إِسْلَامِ نَظَائِرِهِمَا (٥). (أَوْ لِأَجْلِ (جِبَايَتِهَا) أَي: الزَّكَاةِ (مَنْ لَا يُعْطِيهَا) إِلَّا
بِالتَّخْوِيفِ. (أَوْ لِأَجْلِ (دَفْعِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ) بَأَن يَكُونُوا فِي أَطْرَافِ بِلَادِ
الإِسْلَامِ، إِذَا أَعْطُوا مِنَ الزَّكَاةِ، دَفَعُوا الْكُفْرَانَ عَمَّنْ يَلِيهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِلَّا
فَلَا.

(وَيُعْطَى) مَوْلًى مِنْ زَكَاةٍ (مَا) أَي: قَدْرًا (يَحْصُلُ بِهِ التَّأْلِيفُ) لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ.

(١) ليست في (م).

(٢) البخاري (٣٣٤٤)، مسلم (١٠٦٤).

(٣) معونة أولي النهى ٧٦٥/٢.

(٤) انظر: تفسير الطبري ١٤/١٣١٣.

(٥) خير: إن أبا بكر أعطى عدي بن حاتم. أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٠/٧، وانظر:

«تلخيص الحبير» لابن حجر ٣/١١٣.

وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ضَعْفِ إِسْلَامِهِ، لِأَنَّهُ مَطَاعٌ، إِلَّا بَيِّنَةً.

الخامس: ومكاتب، ولو قبل حلول نجم.

وَيُجْزَى أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهَا رَقَبَةً، لَا تَعْتَقُ عَلَيْهِ، فَيُعْتَقُهَا، وَأَنْ يَفْدِيَ بِهَا أُسِيرًا مُسْلِمًا،

(ويُقبَلُ قَوْلُهُ) أي: المطاع في عشيرته (في ضَعْفِ إِسْلَامِهِ) لأنه لا يُعلم إلا منه، و (لا) يُقبَلُ قَوْلُهُ (أنَّهُ مَطَاعٌ) في عشيرته، (إلا بَيِّنَةً) لعدم تعذر إقامة البينة عليه. وعلم منه: بقاء حكم مؤلفة؛ لأن الآية من آخر ما نزل، وصحّت الأحاديث بإعطائهم. ودعوى الاستغناء عن تألفهم خارج عن محل الخلاف، فإنّ الكلام مفروض فيما إذا احتيج إليه، وراه الإمام مصلحة. وعدم إعطاء عمرَ وعثمانَ وعليّ، رضي الله تعالى عنهم، لهم؛ لعدم الحاجة إليه، لا لسقوط سهمهم. فإن تعذر الصرف لهم، ردّ (أعلى باقي الأصناف^(١)). ولا يحلّ لمسلم/ ما يأخذه ليكفّ شرّه، كأخذ العامل الهدية.

شرح منصور

٣٩٦/١

(الخامس: ومكاتب) قدر على تكسب، أو لا؛ لقوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠] (ولو قبل حلول نجم) على مكاتب؛ لئلا يحلّ ولا شيء معه، فتفسخ الكتابة.

(ويُجْزَى) مَنْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ (أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهَا رَقَبَةً، لَا تَعْتَقُ عَلَيْهِ) لرحم أو تعليق، (فَيُعْتَقُهَا) عن زكاته. وقاله ابن عباس^(٢)؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ وهو متناول للفقير، بل هو ظاهر فيه؛ لأنّ الرقبة إذا أطلقت، انصرفت إليه. وتقديرها: وفي إعتاق الرقاب. (و) يُجْزَى مَنْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ (أَنْ يَفْدِيَ بِهَا^(٣) أُسِيرًا مُسْلِمًا) نصًّا؛ لأنه فك رقبة من الأسير، فهو كفك القنّ

(١-١) ليست في (س).

(٢) ذكره الطبري عند تفسير قوله تعالى: ﴿...وَفِي الرِّقَابِ...﴾ [التوبة: ٦٠].

(٣) في النسخ الخطية: «منها».

لا أن يعتق قنّه أو مكاتبه عنها. وما أعتق ساعٍ منها، فولأؤه للمسلمين.

السادس: وغارمٌ تدنّين لإصلاح ذاتِ بينٍ، أو تحمّل إتلافاً، أو نهياً

عن غيره،

شرح منصور

من الرقّ، وإعزازٌ للدين. قال أبو المعالي: ومثله لو دُفع إلى فقيرٍ مسلمٍ غرّمه سلطانٌ مالاً؛ ليدفع جورَه.

و (لا) يُجزئُ مَنْ عليه زكاةٌ (أن يعتق قنّه أو مكاتبه عنها) أي: زكاته؛ لأنّ أداءَ زكاةٍ كلّ مالٍ تكونُ من جنسه، وهذا ليس من جنس ما تجبُ الزكاةُ فيه. وكذا لا يُجزئُ الدفْعُ منها^(١) لَمَنْ عُلّقَ عتقه بأداءِ مالٍ؛ لأنّه لا يملكُ بالتمليك، بخلافِ المكاتب. ولو أعتق عبداً من عبيدِ تجارةٍ، لم يُجزئه؛ لأنّ الزكاةَ في قيمتهم، لا في عينهم. (وما أعتق) إمامٌ أو (ساعٍ منها) أي: الزكاة، (فولأؤه للمسلمين) لأنّه نائبهم. وما أعتقه ربُّ المالِ منها، فولأؤه له.

(السادس: وغارمٌ) وهو ضربان:

الأول: (تدنّين لإصلاح ذاتِ بينٍ) أي: وصلٍ، كقبيلتين أو أهلٍ قرينتين ولو ذمّين تشاجروا في دماءٍ أو أموالٍ، وخيفَ منه، فتوسّطَ بينهم رجلٌ، وأصلحَ بينهم، والتزمَ في ذمّته مالاً^(٢) عوضاً عما بينهم؛ لتسكينِ الفتنة، فقد أتى معروفاً عظيماً، فكان من المعروفِ حمّله عنه من الصدقة؛ لئلاّ يُجحفَ بسادةِ القومِ المصلحين، وكانت العربُ تفعلُ ذلك، فيتحمّلُ الرجلُ الحمالَةَ - بفتح الحاء - ثم يخرجُ في القبائلِ، يسألُ حتى يؤدّيها، فأقرتِ الشريعةُ ذلك، وأباحَتِ المسألةَ فيه. وفي معناه ما ذكره بقوله: (أو تحمّل إتلافاً، أو نهياً عن غيره)

(١) ليست في الأصل.

(٢) ليست في (ع).

ولو غنياً، ولم يدفع من ماله، أو لم يحل. أو ضماناً وأعسرًا، أو تدين لشراء نفسه من كفار، أو لنفسه في مباح، أو محرّم وتاب، وأعسر. ويُعطى وفاء دينه، كمكاتب. ولا يقضى منها دينٌ على ميت.

فياخذ من زكاة، (ولو) كان (غنياً) لأنه من المصالح العامة، فأشبه المؤلف العامل. (ولم يدفع من ماله) ما تحمّله؛ لأنه إذا دفعه منه، لم يصر مديناً، وإن اقترض ووفاه، فله الأخذ لوفائه؛ لبقاء الغرم^(١). (أو لم يحل) الدين، فله الأخذ؛ لظاهر حديث قبيصة^(٢). (أو) كان ما لزمه (ضماناً) بأن ضمن غيره في دين، (وأعسرًا) أي: المضمون والضامن، فلكل منهما الأخذ من زكاة لوفائه. فإن كانا موسرين أو أحدهما، لم يجز الدفع إليهما، ولا إلى أحدهما.

شرح منصور

الثاني من ضربَي الغارم: ما أشار له بقوله: (أو تدين لشراء نفسه من كفار، أو تدين لنفسه) (في) شيء (مباح، أو) تدين لنفسه في شيء (محرّم، وتاب) منه، (وأعسر) بالدين؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْغَرَمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠].

٣٩٧/١

(ويعطى) غارم (وفاء دينه، كمكاتب) لاندفاع حاجتهما به. ودين الله كدين آدمي. (ولا يقضى منها) أي: الزكاة (دين على ميت)؛ لعدم أهليته

(١) في (ع): «العزم».

(٢) أخرج مسلم (١٠٤٤) عن قبيصة بن مخرق الهلالي قال: تحمّلت حمالة، فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها، فقال: «أقم حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها» قال: ثم قال: «يا قبيصة! إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمّل حمالة، فحلت له المسألة، حتى يصيبها، ثم يمسيك، ورجل أصابته حاجة اجتاحت ماله، فحلت له المسألة، حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سيداداً من عيش - ورجل أصابته فاقة، حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة، فحلت له المسألة، حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سيداداً من عيش - فما سواهن من المسألة، يا قبيصة! سخطاً يأكلها صاحبها سخطاً».

السابع: غازٍ بلا ديوانٍ، أو لا يكفيه، فيعطى ما يحتاج لغزوه،
ويجزئ لحج فرض فقيرٍ وعمرته، لا أن يشتري منها فرساً يجسها، أو
عقاراً يقفه على الغزاة، ولا غزوه على فرسٍ منها.
وللإمام شراء فرسٍ بزكاة رجلٍ، ودفعها إليه

لقبولها، كما لو كفنه منها. وسواء كان استدانه لإصلاح ذات بين، أو
لمصلحة نفسه.

(السابع: غازٍ) لقوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠]، (بلا
ديوانٍ أو) له في الديوان ما (لا يكفيه) لغزوه، (فيعطى) ولو غنياً؛ لأنه
لحاجة المسلمين، (ما يحتاج) إليه (لغزوه) ذهاباً وإياباً، وثن سلاح ودرع
وفرسٍ إن كان فارساً. ولا يُجزئ إن اشتراه ربُّ مالٍ، ثم دفعه لغازٍ؛ لأنه
كدفع القيمة. (ويجزئ) أن يُعطى من زكاة (لحج فرض فقيرٍ وعمرته)
فيعطى ما يُحجُّ به فقيرٌ عن نفسه، أو يعتير، أو يُعينه فيهما؛ لحديث: «الحجُّ
والعمرة في سبيلِ الله». رواه أحمد^(١). قال في «الفروع»^(٢): ويتوجّه أنّ
الرباط كَالغزو، و (لا) يُجزئ (أن يشتري) مَنْ وجبت عليه زكاة (منها،
فرساً يجسها) في سبيلِ الله، (أو) أن يشتري منها (عقاراً يقفه على الغزاة)
لعدم الإتياء المأمور به. و (لا) يُجزئ من وجبت عليه زكاة (غزوه على
فرسٍ) أو بدرع ونحوه (منها) أي: زكاته؛ لأنَّ نفسه ليست مصرفاً لزكاته،
كما لا يقضي^(٣) بها دينه.

(وللإمام شراء فرسٍ بزكاة رجلٍ، ودفعها) أي: الفرس (إليه) أي: ربُّ

(١) في مسنده ٤٠٦/٦، من حديث أم معقل الأسدية.

(٢) ٦٢٣/٢.

(٣) في الأصل: «يقضى».

يغزو عليها، وإن لم يغز، ردّها.

الثامن: ابن السبيل: المنقطع بغير بلده في سفرٍ مباح، أو في محرّمٍ وتاب، لا مكروه ونزهة.

ويعطى، ولو وجد مُقرضاً، ما يبلغه بلده، أو منتهى قصده، وعوده إليها.

شرح منصور

زكاة^(١)، (يغزو عليها) لأنه برئ منها بدفعها للإمام. وتقدّم: لإمام ردّ زكاةٍ وفطرةٍ إلى من أخذتا منه. (وإن لم يغز) من أخذ فرساً أو غيرها من الزكاة، (ردّها) على إمام؛ لأنه أعطي على عمل، ولم يعمل. نقل عبد الله: إذا خرج في سبيل الله، أكل من الصدقة^(٢).

(الثامن: ابن السبيل) للآية، وهو المسافر (المنقطع بغير بلده في سفرٍ مباح، أو) في سفرٍ (محرّمٍ وتاب) منه؛ لأنّ التوبة تجب ما قبلها. (ولا) يُعطى ابن سبيلٍ في سفرٍ (مكروه) للنهي عنه، (و) لا في سفرٍ (نزهة) لأنه لا حاجة إليه. ومن يُريد إنشاء سفرٍ إلى غير بلده، فليس بابن سبيل؛ لأنّ السبيل هي الطريق. وسُمّي من بغير بلده ابن سبيل؛ لملازمته لها، كما يُقال: ولد الليل، لمن يكثر خروجه فيه. وابن الماء، لطيره؛ لملازمته له.

(ويعطى) ابن السبيل، (ولو وجد مُقرضاً، ما يبلغه بلده) ولو موسراً في بلده؛ لعجزه عن الوصول لماله، كمن سقط متاعه في بحر، أو ضاع منه، أو غضب فعجز عنه، (أو) ما يبلغه (منتهى قصده، وعوده إليها) أي: بلده، كمن قصد بلدًا، وسافر إليه، واحتاج قبل وصوله، فيعطى ما يصل به إليه، ثم

(١) في (ع): «مال».

(٢) الفروع ٦٢٢/٢.

وإن سقط ما على غارمٍ أو مكاتبٍ، أو فضلَ معهما، أو مع غازٍ،
أو ابنِ سبيلٍ، شيءٌ بعد حاجته، ردَّ الكلُّ أو ما فضلَ. وغيرُ
هؤلاءِ يتصرفُ في فاضلٍ بما شاء.

شرح منصور

٣٩٨/١

يعودُ به/ إلى بلده، بخلافِ منشئِ السفرِ؛ لأنَّ الظاهرَ أنه إنما فارقَ وطنه
لغرضٍ مقصودٍ، وشرعَ فيه، فإذا قطعَ^(١) عنه بعدمِ الإعطاء، حصلَ له ضررٌ
بضياحِ تبعه وسفره. والمريدُ إنشاءً سفرٍ، لم يضعْ عليه شيءٌ، بل مقامه ببلده
مظنَّةُ الرفقِ به. ويُقبل قولُ ابنِ السبيلِ في الحاجةِ إذا لم يُعرف له مالٌ بالمحلِّ
الذي هو به، وفي إرادةِ الرجوعِ إلى بلده، بلا بينة.

(وإن سقط ما على غارمٍ) من دينٍ، (أو) سقط ما على (مكاتبٍ) من
مالِ كتابية، (أو فضلَ معهما)، أي: الغارمِ والمكاتبِ شيءٌ عن الوفاءِ،
(أو) فضلَ (مع غازٍ، أو ابنِ سبيلٍ شيءٌ بعد حاجته، ردَّ) غارمٌ أو
مكاتبٌ سقط ما عليه، (الكلُّ) أي: ما أخذه، (أو) ردَّ من فضلٍ معه شيءٌ
من غارمٍ، ومكاتبٍ، وغازٍ، وابنِ سبيلٍ (ما فضلَ) معه؛ لأنه يأخذه
مراعى. فإن صرفه في جهته التي استحقَّ أخذه لها، وإلا استرجع منه.
(وغيرُ هؤلاءِ) الأربعة، وهم: الفقراءُ والمساكينُ والعاملون على الزكاةِ
والمؤلفةُ، (يتصرفُ في فاضلٍ بما شاء) لأنه سبحانه أضافَ الزكاةَ إليهم
بلامِ الملكِ، ثم قال: ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْعَنَرِ مِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠]،
ولأنهم يأخذون الزكاةَ لمعنى يحصلُ بأخذهم، وهو: غنى الفقراءِ
والمساكينِ، وأداءُ أجرِ العاملين، وتأليفُ المؤلفةِ. والأربعةُ الآخرون
يأخذون لمعنى لا يحصلُ بأخذِ الزكاةِ، فافترقوا.

(١) في (م): «انقطع».

ولو استدان مكاتباً ما عتق به، ويديه منها بقدره، فله صرفه فيه،
وتجزيه. وكفارة ونحوهما لصغير لم يأكل الطعام، ويقبل ويقبض له
وليّه، ولن بعضه حرّاً؛ بنسبته، ويشترط تملك المعطى.

شرح منصور

(ولو استدان مكاتباً ما) أي: مالا أذاه لسيدّه، (عتق به) أي: بأدائه،
(ويديه) أي: المكاتب (منها) أي: الزكاة (بقدره) أي: ما استدانه، (فله) أي:
المكاتب (صرفه) أي: ما يديه منها، (فيه) أي: فيما استدانه وعتق به؛ لأنه
محتاج إليه بسبب الكتابة. وما أخذه غارماً فقيراً لقضاء دينه، لم يجز له صرفه في
غيره، وإن دفع إليه لفقره، جاز أن يقضي به دينه، (وتجزيه) أي: زكاة.
(وكفارة ونحوهما) كندر مطلق (لصغير^(١)) لم يأكل الطعام) لصغره، ذكراً
كان، أو أنثى؛ للعموم، فيصرف في أجرة رضاعه وكسوته وما لا بد منه.
(ويقبل) له وليّه، (ويقبض له) أي: الصغير الزكاة والكفارة والهبة ونحوها،
(وليّه) في ماله، فإن لم يكن، فمن يليه من أم وغيرها؛ لأن حفظه من
الضياع والهلاك أولى من مراعاة الولاية. ذكره صاحب «المحرر»، منصوص
أحمد^(٢)، (و) تجزئ زكاة، وكفارة، ونحوهما (لن بعضه حرّاً، بنسبته)
أي: البعض الحر منه. فمن نصفه حرّاً، يأخذ من زكاة نصف كفايته سنة.
ومن ثلثه حرّاً، يأخذ ثلث كفايته سنة، وهكذا. (ويشترط) لإجزاء زكاة
(تمليك المعطى) له؛ ليحصل له الإتياء المأمور به، ^(٣) فلا يكفي إبراء فقير
من دينه، / ولا حوالبته بها^(٤). وكذا لا يقضى منها دين ميت غرمه لمصلحة
نفسه أو غيره. وتقدم^(٤). حكاها أبو عبيد^(٥) وابن عبد البر^(٦) إجمالاً.

٣٩٩/١

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [وفي «المغني»: يصح قبض المميز].

(٢) الفروع ٦٤٤/٢.

(٣-٣) ليست في (س).

(٤) ص ٣١٦.

(٥) الأموال (١٩٧٩).

(٦) الاستذكار (١٣٠٧٣).

وللإمام قضاء دينٍ عن حيٍّ، والأولى له وللمالكٍ دفعُها إلى سيّدِ مكاتبٍ، لردّه ما قبض، إن رَقَّ لعجزٍ، لا ما قبض مكاتبٍ.
وللمالكٍ دفعُها إلى غريمٍ مدينٍ بتوكيله، ويصحُّ ولو لم يقبضها، وبدونه.

فصل

مَنْ أَيْحَ لَهُ أَخَذَ شَيْءٍ، أَيْحَ لَهُ سْؤَالُهُ.

شرح منصور

(وللإمام قضاء دينٍ عن غارمٍ (حيٍّ) من زكاةٍ بلا إذنه؛ لولايته عليه في إيفائه، ولهذا يُحجره عليه إذا امتنع. (والأولى له) أي: الإمام دفعُ زكاةٍ إلى سيّدِ مكاتبٍ. (و) الأولى (للمالكِ) مركبٌ (دفعُها) أي: الزكاة (إلى سيّدِ مكاتبٍ، لردّه)، أي: سيّدِ المكاتبِ (ما قبض) من زكاةٍ من (١) مالٍ كتابةً، (إن رَقَّ) مكاتبٌ (لعجز) عن وفاءِ كتابته؛ لأنّه لم يحصل العتق الذي لأجله كان الأخذ، (لا) يردُّ سيّدُ مكاتبٍ (ما قبض مكاتبٌ) من زكاةٍ ودفعه لسيّده، ثم عجز، أو مات ونحوه، ولو بيده؛ لأنّه يكون لسيّده.

(وللمالكِ) زكاةٍ (دفعُها) أي: الزكاة (إلى غريمٍ مدينٍ) من أهلِ الزكاة (بتوكيله)، أي: المدينِ. (ويصحُّ) توكيلُ مدينٍ لربّها في ذلك (ولو لم يقبضها) مدينٌ، (و) للمالكِ دفعُ الزكاةِ إلى غريمٍ مدينٍ (بدونه) أي: توكيلُ المدينِ نصّاً؛ لأنّه دفعُ الزكاةِ في قضاءِ دينِ المدينِ، أشبه ما لو دفعها إليه، ففضى بها دينه.

(مَنْ أَيْحَ لَهُ أَخَذَ شَيْءٍ) من زكاةٍ، أو كفارةٍ، أو نذرٍ، أو غيرها، كصدقةِ التطوع، (أَيْحَ لَهُ سْؤَالُهُ). نصّاً، لظاهر حديث: «للسائل حقٌّ، وإن جاء

(١) ليست في (ع) و (م).

ولا بأس بمسألة شرب الماء.

وإعطاء السُّؤال، مع صدقهم، فرضٌ كفاية.

شرح منصور

على فرس^(١). ولأنه يطلبُ حَقَّه الذي جعلَ له. وعُلِمَ منه: أنه يحرمُ سؤالُ ما لا يباحُ أخذه. وقال أحمد: أكرهُ المسألةَ كُلَّها، ولم يُرَخِّصْ فيه، إلا أنه بين الولدِ والأبِ أيسرُ^(٢).

(ولا بأس بمسألة شرب الماء). نصًّا. واحتجَّ بفعله ﷺ^(٣) وقال في العطشان، لا يستقي: يكونُ أحقَّ^(٤). ولا بأس بفعله بالاستعارة والاقتراضِ. نصًّا. وكذا نحو شِئْعِ النعلِ. (وإعطاء السُّؤالِ) جمعُ سائلٍ، (مع صدقهم فرضٌ كفاية) لحديث: «لو صدَّقَ السائلُ ما أفلحَ مَنْ رَدَّه»^(٥). احتجَّ به أحمد، وأجابَ بأنَّ السائلَ إذا قال: أنا جائعٌ، وظهر صدقُه وجبَ إطعامُه^(٦). وإن سألوا مُطلقاً لغيرِ معيَّنٍ، لم يَجِبْ إعطاؤهم، ولو أقسموا؛ لأنَّ إِبْرَارَ القَسَمِ إنما هو إذا أقسمَ على معيَّنٍ، وإن جهَلَ حالَ السائلِ، فالأصلُ عدمُ الوجوبِ. وإطعامُ جائعٍ ونحوه، فرضٌ كفاية.

(١) أخرجه أحمد (١٧٣٠)، وأبو داود (١٦٦٥)، من حديث الحسين بن علي.

(٢) معونة أولي النهي ٧٨١/٢.

(٣) أخرج مسلم (٢٠١١) عن جابر بن عبد الله قال: كُنَّا مع رسولِ اللهِ ﷺ، فاستسقى، فقال رجلٌ: يا رسولَ اللهِ، ألا نسقيكَ نبيذًا؟ فقال: «بلى». قال: فخرجَ الرجلُ يسعى، فجاءَ بقَدَحٍ فيه نبيذٌ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «ألا حمرته، ولو تعرَّضَ عليه عودًا» قال: فشرب.

(٤) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ٢٤٨/١.

(٥) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٩٧/٥، من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جدِّه.

وانظر: «كشف الخفاء» ٢٠٣/٢.

(٦) معونة أولي النهي ٧٨٥/٢.

ويجب أخذُ مالٍ طيبٍ أتى بلا مسألةٍ ولا استِشْرافِ نفسٍ.
ومن سألَ واجباً، مدعياً كتابةً، أو غُرمًا، أو أنه ابنُ سبيلٍ، أو
فقراً، وعُرفَ بغنى، لم يُقبَلِ إلا بيّنة، وهي في الأخيرة:

شرح منصور

(ويجبُ أخذُ^(١) مالٍ طيبٍ، أتى بلا مسألةٍ، ولا استِشْرافِ نفسٍ). نقل
الأثرُ: عليه أن يأخذَه^(٢)؛ لقوله ﷺ: «خذَه»^(٣). وعن أحمدَ أيضاً أنه ردُّ،
وقال: دَعنا نكونُ أعزاءَ^(٤). ويأتي في الهبة: يُكره ردُّها، وإن قلت. فإن كان
المالُ محرماً، أو فيه شبهةٌ، ردّه. وكذا إن استشرفت نفسه إليه، بأن قال:
سبيعتُ إليَّ فلانٌ بكذا، ونحوه. ومن أعطي شيئاً ليفرقه، فحسنَ أحمدُ عدمَ
الأخذِ، في رواية^(٥). / والأولى العملُ بما فيه المصلحة.

٤٠٠/١

(ومن سألَ واجباً) كمن طلبَ شيئاً من زكاةٍ (مدعياً كتابةً) أي: أنه
مكتبٌ، (أو) مدعياً (غُرمًا) أي: أنه غارمٌ، (أو) مدعياً (أنه ابنُ سبيلٍ، أو)
مدعياً (فقراً، وعُرفَ بغنى) قبلُ، (لم يُقبَلِ) قوله (إلا بيّنة) لأنَّ الأصلَ عدمُ
ما ادَّعاه. وإذا ثبتَ أنه ابنُ سبيلٍ، صدَّق في إرادة السفرِ، كما تقدَّم، بلا يمينٍ.
ويُقبَلُ قوله: إنه غارمٌ. حزمَ به الموفق^(٦)، وفي «الإقناع»^(٧)، وقال: ويكفي
اشتهارُ الغرمِ لإصلاحِ ذاتِ البينِ. (وهي) أي: البيّنة (في) المسألة (الأخيرة) أي:

(١) في (س) و (م): «قبول».

(٢) الفروع ٥٩٩/٢.

(٣) تقدم تخريجه ص ٣١١.

(٤) الفروع ٥٩٩/٢.

(٥) الفروع ٦٠٢/٢.

(٦) المغني ١٢٧/٤.

(٧) ٤٧٦/١.

ثلاثة رجالٍ. وإن صدَّق مكاتباً سيِّده، أو غارماً غريمه؛ قُبِلَ وأُعطيَ.
ويقلَّد من ادَّعى عيلاً أو فقراً، ولم يُعرف بغنى. وكذا جُلِّدَ ادَّعى
عدمَ مكسب، بعد إعلامه أنه لاحظَ فيها لغنيٍّ ولا قويٍّ مكتسبٍ.
ويجرُم أخذُ بدعوى غنيٍّ فقراً، ولو من صدقةٍ تطوُّعٍ.

إذا ادَّعى فقراً من عُرف بغنى.

(ثلاثة رجال) لحديث: «إنَّ المسألة لا تحلُّ لأحدٍ إلا لثلاثة: رجلٌ أصابته
فاقة حتى يشهد ثلاثة من ذوي الحِجَا من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقةً، فحلَّتْ
له المسألة حتى يُصيبَ قوماً من عيش، أو سيداداً من عيش». رواه مسلم^(١).
(وإن صدَّق مكاتباً سيِّده) قُبِلَ وأُعطيَ، (أو صدَّقَ (غارماً غريمه) أنه مدَّيته،
(قُبِلَ، وأُعطيَ) من الزكاة؛ لأنَّ الظاهرَ صدقَه.

(ويقلَّد^(٢)) من ادَّعى من فقراء أو مساكين (عيلاً) فيُعطي (ال٢ و ٣) لهم
بلا بينة، (أو) ادَّعى (فقراً، ولم يُعرف بغنى) لأنَّ الأصلَ عدمُ المالِ، فلا
يُكلَّفُ بينةً به. (وكذا) يُقلَّد (جُلِّدَ)، بفتح الجيم وسكون اللام، أي: صحيحٌ
(ادَّعى عدمَ مكسب) ويُعطي من زكاة (بعد إعلامه) أي: الجُلْدِ وجوباً، (أنه
لا حظَّ فيها) أي: الزكاة (لغنيٍّ ولا قويٍّ مكتسبٍ) لحديث أبي داود^(٤) في الرجلين
اللذين سألاه، وفيه: أتينا النبي ﷺ، فسألناه من الصدقة، فصعدَ فينا النظرَ، فرآنا
جلدتين، فقال: «إن شئتما أعطيتكما، ولاحظَ فيها لغنيٍّ ولا لقويٍّ مكتسبٍ».

(ويجرُم أخذُ) صدقةٍ (بدعوى غنيٍّ فقراً، ولو من صدقةٍ تطوُّعٍ) لقوله ﷺ:

(١) تقدم تخريجه ص ٣١٦.

(٢) أي: يُصدَّق، ولا يكلَّف على إقامة بينة. «حاشية الروض المربع» ٤٠٤/١.

(٣-٢) ليست في (م).

(٤) في سننه (١٦٣٣)، من حديث عبيد الله بن عدي بن الحيار.

وَسُنَّ تَعْمِيمُ الْأَصْنَافِ بِلا تَفْضِيلٍ إِنْ وُجِدَتْ، حَيْثُ وَجِبَ الْإِخْرَاجُ،
وَتَفَرَّقَتْهَا فِي أَقَارِبِهِ الَّذِينَ لَا تَلْزِمُهُ مُؤَنَّتُهُمْ، عَلَى قَدْرِ حَاجَتِهِمْ.

وَمَنْ فِيهِ سَبِيانٍ، أَخَذَ بِهِمَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى بِأَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ،
وَإِنْ أُعْطِيَ بِهِمَا، وَعِيْنٌ لِكُلِّ سَبَبٍ قَدْرٌ، وَإِلَّا كَانَ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ.

شرح منصور

«وَمَنْ يَأْخُذُهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ، كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيداً يَوْمَ
الْقِيَامَةِ». متفق عليه^(١).

(وَسُنَّ تَعْمِيمُ الْأَصْنَافِ) أَي: أَهْلِ الزَّكَاةِ الثَّمَانِيَةِ (بِلا تَفْضِيلٍ) بَيْنَهُمْ (إِنْ
وُجِدَتْ) الْأَصْنَافُ، (حَيْثُ وَجِبَ الْإِخْرَاجُ) وَإِلَّا عَمَّ مَنْ أَمَكْنَ، خُرُوجاً
مِنَ الْخِلَافِ، وَلِيَحْصَلَ الْإِجْزَاءُ بَيِّنِينَ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْخَطَّابِ وَمَنْ تَابَعَهُ.
وَتَقَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ مَا ظَاهَرَهُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَقَدْ يُتَكَلَّفُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا. (و) سُنَّ
(تَفَرَّقَتْهَا) أَي: الزَّكَاةِ (فِي أَقَارِبِهِ الَّذِينَ لَا تَلْزِمُهُ مُؤَنَّتُهُمْ) كَذَوِي رَحِمِهِ، وَمَنْ
لَا يَرِيْئُهُ، مِنْ نَحْوِ أَخٍ وَعَمٍّ، (عَلَى قَدْرِ حَاجَتِهِمْ) فَيَزِيدُ ذَا الْحَاجَةِ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ؛
لِحَدِيثِ: «صَدَقْتُكَ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ صَدَقَةً وَصَلَةً». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ^(٢).
وَيَبْدَأُ بِأَقْرَبَ فَأَقْرَبَ.

(وَمَنْ فِيهِ) مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ (سَبِيانٍ) / كَفَقِيرٍ غَارِمٍ، أَوْ ابْنِ سَبِيلٍ، (أَخَذَ
بِهِمَا) أَي: السَّبِيْنَيْنِ، فَيُعْطَى بِفَقْرِهِ كِفَايَتَهُ مَعَ عَائِلَتِهِ سَنَةً، وَبِغْرَمِهِ مَا يَفِي بِهِ
دَيْنَهُ. (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى بِأَحَدِهِمَا) أَي: السَّبِيْنَيْنِ، (لَا بَعِيْنَهُ) لِاخْتِلَافِ
أَحْكَامِهِمَا فِي الْاسْتِقْرَارِ وَعَدْمِهِ. (وَإِنْ أُعْطِيَ بِهِمَا) أَي: السَّبِيْنَيْنِ، (وَعِيْنٌ
لِكُلِّ سَبَبٍ قَدْرٌ) مَعْلُومٌ، فَذَلِكَ. (وَإِلَّا) يُعَيَّنُ لِكُلِّ سَبَبٍ قَدْرٌ، (كَانَ) مَا أُعْطِيَهُ
(بَيْنَهُمَا) أَي: السَّبِيْنَيْنِ (نَصْفَيْنِ). وَتَظْهَرُ فَائِدَتُهُ إِنْ وَجِدَ مَا يَوْجِبُ الرَّدَّ.

(١) البخاري (١٤٦٥)، ومسلم (١٠٥٢)، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) الترمذي (٦٥٨)، والنسائي ٩٢/٥، من حديث سلمان بن عامر.

وَيُحْزَىُّ اقْتِصَارٌ عَلَىٰ إِنْسَانٍ، وَلَوْ غَرِمَهُ أَوْ مَكَاتِبَهُ، مَا لَمْ يَكُنْ حِيلَةً.

وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لِتِجَارَةٍ، قِيمَتُهُ نَصَابٌ بَعْدَ الْحَوْلِ، قَبْلَ إِخْرَاجِ مَا فِيهِ، فَلَهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ، مَا لَمْ يَقُمْ بِهِ مَانِعٌ.

(ويجزئ اقتصاراً) في إيتاء زكاة (على إنسان) وهو قول عمر^(١)، وحذيفة^(٢)، وابن عباس^(٣) رضي الله تعالى عنهم. (ولو غريمه) أي: المزكّي، (أو مكاتبه، ما لم يكن حيلة) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْخَفُوهَا وَأُتُوهُمَا أَلْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ولحديث معاذ حين بعثه إلى اليمن^(٤)، فلم يذكر في الآية والحديث إلا صنف واحد. ولأنه لا يجب تعميم كل صنف بها، فجاز الاقتصار على واحد، كالوصية لجماعة لا يمكن حصرهم. والآية سبقت لبيان من يجوز الدفع إليه، لا لإيجاب الصرف للجميع؛ بدليل أنه لا يجب تعميم كل صنف بها، ولما فيه من الحرج والمشقة. وجاز دفعها لغريمه؛ لأنه من جملة الغارمين. فإن ردّها عليه من دينه بلا شرط، جاز له أخذها؛ لأنّ الغريم ملك ما أخذه بالأخذ، أشبه ما لو وفّاه من مال آخر، لكن إن قصد بالدفع إحياء ماله واستيفاء دينه، لم يجوز؛ لأنها لله تعالى، فلا يصرفها إلى نفعه. وكذا القول في مكاتب.

(وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لِتِجَارَةٍ، قِيمَتُهُ نَصَابٌ بَعْدَ الْحَوْلِ، قَبْلَ إِخْرَاجِ مَا فِيهِ) من زكاة، (فله) أي: سيّده. (دفعه) أي: ما فيه من زكاة (إليه) أي: العتيق. وكذا فطرة عبد اعتقه بعد وجوبها عليه، ولو كان سيّده فقيراً، (ما لم يقم به مانع)

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧١٣٤).

(٢) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (١٨٣٤).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧١٣٦).

(٤) تقدم تخريجه ص ٢٠٤.

ولا تُجزئُ إلى كافرٍ غيرِ مؤلّفٍ، ولا كاملِ رِقٍّ غيرِ عاملٍ
ومكاتبٍ، ولا زوجةٍ، وفقيرٍ، ومسكينٍ، مستغنينَ بنفقةٍ واجبةٍ، ولا
عمودَي نَسَبِهِ، إلا أن يكونَا عمالًا،

شرح منصور

من غنى ونحوه؛ لأنه صار من أهل الزكاة، أشبه ما لو أعطاه من غير ما وجب فيه.

(ولا تُجزئُ) زكاة (إلى كافرٍ غيرِ مؤلّفٍ) حكاها ابنُ المنذر^(١) إجماعاً في زكاة الأموال. (ولا) تُجزئُ إلى (كاملِ رِقٍّ) من قنٍّ ومدبّرٍ ومعلّقٍ عتقه بصفةٍ، ولو كان سيّده فقيراً ونحوه؛ لاستغناؤه بنفقة سيّده. وتقدّم المبعّضُ (غيرِ عاملٍ)؛ لأنّ ما يأخذه أجره عمله يستحقّها سيّده. (و) غيرِ (مكاتبٍ) لأنّه في الرقاب. (ولا) تُجزئُ إلى (زوجةٍ) المزكّي، حكاها ابنُ المنذر^(٢) إجماعاً؛ لوجوب نفقتها عليه، فسُتغني بها عن أخذ الزكاة، وكما لو دفعها إليها على سبيل الإنفاق عليها. والناشزُ كغيرها. ذكره في «الانتصار» وغيره. (و) لا تُجزئُ إلى (فقيرٍ، ومسكينٍ) ذكر، أو أنثى (مستغنينَ بنفقةٍ واجبةٍ) على قريب، أو زوجٍ/ غنيّين؛ لحصول الكفاية بالنفقة الواجبة لهما أشبه من له عقارٌ يستغني بأجرته. فإن تعذرتُ منهما، جاز الدفع، كما لو تعطلت منفعة العقار. (ولا) تُجزئُ إلى (عمودَي نَسَبِهِ) أي: من وجبت عليه الزكاة وإن علوا، أو سفّلوا: من أولاد البنين، أو أولاد البنات، الوارث وغيره فيه سواء. نصّاً؛ لأنّ دفعها إليهم يُغنيهم عن نفقته، ويُسقطها عنه، فيعود نفعها إليه، فكأنّه دفعها إلى نفسه، أشبه ما لو قضى بها دينه. (إلا أن يكونَا) أي: عموداً نَسَبِهِ (عمالًا) عليها؛ لأنهم يُعطون أجره عملهم، كما لو استعملهم في غير الزكاة.

(١) الإجماع ص ٥١.

(٢) الإجماع ص ٥٢.

أَوْ مُؤَلَّفِينَ، أَوْ غُرَاةً، أَوْ غَارِمِينَ لذَاتِ بَيْنٍ، وَلَا زَوْجٍ، وَلَا سَائِرٍ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ، مَا لَمْ يَكُنْ عَامِلًا، أَوْ غَازِيًا، أَوْ مُؤَلَّفًا، أَوْ مَكَاتِبًا، أَوْ ابْنَ سَبِيلٍ، أَوْ غَارِمًا لِإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنٍ، وَلَا بَنِي هَاشِمٍ، وَهَمٌّ: سُلَالَتُهُ، فَدَخَلَ آلُ عَبَّاسٍ، وَعَلِيُّ وَجَعْفَرٌ وَعَقِيلٌ، وَالْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبِي هَبِيبٍ، مَا لَمْ يَكُونُوا غُرَاةً، أَوْ مُؤَلَّفَةً، أَوْ غَارِمِينَ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنٍ. وَكَذَا مَوَالِيَهُمْ،

شرح منصور

(أَوْ) يَكُونَا (مُؤَلَّفِينَ) لِأَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ لِلتَّالِيفِ، كَمَا لَوْ كَانُوا أَجَانِبَ. (أَوْ) يَكُونَا (غُرَاةً)؛ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ، أَشْبَهُوا الْعَامِلِينَ. (أَوْ) يَكُونَا (غَارِمِينَ) لِإِصْلَاحِ (ذَاتِ بَيْنٍ) كَمَا سَبَقَ، بِخِلَافِ غَارِمٍ لِنَفْسِهِ. (وَلَا) يُجْزَى امْرَأَةٌ دَفْعُ زَكَاتِهَا إِلَى (زَوْجِ)هَا لِأَنَّهَا تَعُودُ إِلَيْهَا بِإِنْفَاقِهِ عَلَيْهَا. (وَلَا) يُجْزَى دَفْعُ زَكَاةِ إِنْسَانٍ إِلَى (سَائِرٍ مَنْ تَلَزَمَهُ) أَي: الْمَرْكَبِيِّ، (نَفَقَتُهُ) تَمَّنَّ يَرْتُهُ بِفَرْضٍ أَوْ تَعْصِيبٍ، كَأَخْتٍ وَعَمٍّ وَعَتِيقٍ، حَيْثُ لَا حَاجِبَ، (مَا لَمْ يَكُنْ) مَنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُ (عَامِلًا، أَوْ غَازِيًا، أَوْ مُؤَلَّفًا، أَوْ مَكَاتِبًا، أَوْ ابْنَ سَبِيلٍ، أَوْ غَارِمًا لِإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنٍ) لِأَنَّهُ يُعْطَى لِغَيْرِ النَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ، بِخِلَافِ عَمُودِيِّ النَّسَبِ، لِقُوَّةِ الْقَرَابَةِ. (وَلَا) يُجْزَى دَفْعُ زَكَاةٍ إِلَى (بَنِي هَاشِمٍ، وَهَمٌّ: سُلَالَتُهُ) أَي: هَاشِمٍ، ذَكَورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا. (فَدَخَلَ آلُ عَبَّاسِ) بِنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، (و) آلُ (عَلِيٍّ، وَ) آلُ (جَعْفَرِ، وَ) آلُ (عَقِيلِ) بَنِي أَبِي طَالِبٍ، (و) آلُ (الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَ) آلُ (أَبِي هَبِيبٍ) سِوَاءَ أُعْطُوا مِنَ الْخُمْسِ، أَوْ لَا؛ لِعُمُومِ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَبْغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١): (مَا لَمْ يَكُونُوا) أَي: بَنُو هَاشِمٍ (غُرَاةً، أَوْ مُؤَلَّفَةً، أَوْ غَارِمِينَ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنٍ) فَيُعْطَوْنَ لِذَلِكَ؛ لِحَوَازِ الْأَخْذِ مَعَ الْغِنَى، وَعَدَمِ الْمُنَّةِ فِيهِ. (وَكَذَا مَوَالِيَهُمْ) أَي:

(١) تقدم تخريجه ص ٣١٠.

لا مَوَالِي مَوَالِيهِمْ.

ولكلٌ أخذُ صدقةٍ تطوُّعٍ، وسُنٌّ تعفُّفٌ غنيٌّ عنها، وعدمٌ تعرُّضه لها،
 ووصيةٌ لفقراءٍ، إلا النبي ﷺ،

شرح منصور

عتقاء بني هاشم؛ لحديث أبي رافع: أَنَّ النبي ﷺ بعث رجلاً من بني مخزومٍ على الصدقةِ، فقال لأبي رافع: اصحبني كيما تُصيبَ منها. فقال: حتى آتي رسولَ الله ﷺ فأسأله، فانطلق إلى رسولِ الله ﷺ فسأله، فقال: «إِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ، وَإِنَّ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ». أخرجه أبو داودَ والنسائيُّ والترمذيُّ^(١)، وقال: حسنٌ صحيحٌ.

و (لا) كذلك (مَوَالِي مَوَالِيهِمْ) فيجزئ دفعُ الزكاةِ إلى موالي موالي^(٢) بني هاشم؛ لأنَّ النصَّ لا يتناولهم. وتجزئ إلى ولدِ هاشمِيةٍ من غيرِ هاشميٍّ، اعتباراً بالأب.

٤٠٣/١

(ولكلٌ) مَنْ سَبَقَ أَنَّهُ لَا يُجْزَى دَفْعُ زَكَاةٍ إِلَيْهِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ/ وَغَيْرِهِمْ، (أَخَذُ صَدَقَةَ تَطَوُّعٍ) لقوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُدُودِ مَسْكِينَةٍ وَيَتِيمًا وَأُسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]. ولم يكن الأسيرُ يومئذٍ إلا كافراً. ولحديث أسماء بنتِ أبي بكرٍ قالت: قَدِمْتُ عَلَيَّ أُمِّي، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمَّي قَدِمَتْ عَلَيَّ وَهِيَ رَاغِبَةٌ، أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، صِلِي أُمَّكَ»^(٣). (وسُنٌّ تعفُّفٌ غنيٌّ عنها) أي: صدقةُ التطوُّعِ. (و) سُنٌّ له (عدمٌ تعرُّضه لها) أي: صدقةُ التطوُّعِ؛ لمدحه تعالى المتعففين عن السؤالِ مع حاجتهم. قال تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمْ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]. ولكلٌ فقيرٍ، (و) مسكينٍ هاشميٍّ، أو غيره أخذٌ من (وصيةٍ لفقراءٍ) لدخوله في مسأهم، (إلا النبي ﷺ)

(١) أبو داود (١٦٥٠)، والترمذي (٦٥٧)، والنسائي ١٠٧/٥.

(٢) ليست في (م).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٢٠)، ومسلم (١٠٠٣).

ومن نذر، لا كفارة.

وتُجزئُ إلى ذوي أرحامه ولو ورثوا، وبني المطلب،

شرح منصور

فمنع من فرض الصدقة ونفلها؛ لأن اجتنابها كان من دلائل نبوته. قال أبو هريرة: كان النبي ﷺ إذا أتى بطعام سأل عنه، أهديّة، أم صدقة؟ فإن قيل: صدقة، قال لأصحابه: «كلوا»، ولم يأكل. وإن قيل: هدية، ضرب بيده وأكل معهم. متفق عليه^(١). ولا يحرم عليه أن يقترض، أو يهدى له، أو ينظر بدنه، أو يوضع عنه، أو يشرب من سقاية موقوفة، أو يأوي إلى مكان جعل للمارة، ونحوه من أنواع المعروف التي لا غضاضة فيها، والعادة جارية بها في حق الشريف والوضيع، مع أنّ في الخبر: «كل معروف صدقة»^(٢).

(و) لكل ممن منع الزكاة من هاشمي وغيره، الأخذ (من نذر) مطلق؛ لدخوله فيهم، غير النبي ﷺ. و (لا) يأخذ من منع الزكاة من (كفارة) لأنها صدقة واجبة بالشرع، أشبهت الزكاة، بل أولى؛ لأن مشروعيتها لمحو الذنب، فهي من أشدّ أوساخ الناس.

(ويجزئ) دفع زكاته (إلى ذوي أرحامه) غير عموديّ نسبه، كأخواله وأولادٍ أخته، (ولو ورثوا) لحديث: «الصدقة على المساكين صدقة، وهي لذي الرحم اثنتان: صدقة وصلة»^(٣). ولأنّ قرابتهم ضعيفة. (و) يُجزئ دفع زكاة إلى (بني المطلب) لشمول الأدلة لهم، خرج منها بنو هاشم بالنص والإجماع. ولا يصح قياسهم عليهم؛ لأنّ بني هاشم أشرف وأقرب إليه ﷺ، وشاركوهم في الخمس بالنصرة مع القرابة، بدليل قوله ﷺ: «إنهم لم يفارقوني

(١) البخاري (٢٥٧٦)، ومسلم (١٠٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٢١)، ومسلم (١٠٠٥)، من حديث جابر.

(٣) تقدم تخريجه ص ٣٢٥.

وَمَنْ تَبَرَّعَ بِنَفَقَتِهِ بَضْمَهُ إِلَى عِيَالِهِ، أَوْ تَعَذَّرَتْ نَفَقَتُهُ، مِنْ زَوْجٍ أَوْ قَرِيبٍ بَغِيَّةٍ، أَوْ امْتِنَاعٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا.
وَإِنْ دَفَعَهَا لِغَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا لَجْهَلٍ، ثُمَّ عَلِمَ، لَمْ يُجْزَأْهُ، إِلَّا الْغَنَى إِذَا ظَنَّهُ فَقِيرًا.

فصل

وَتُسَنُّ صَدَقَةُ تَطَوُّعٍ بِفَاضِلٍ عَنِ كِفَايَةِ دَائِمَةٍ بِمُتَجَرِّ، أَوْ غَلَّةٍ، أَوْ صِنْعَةٍ،

شرح منصور

فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ^(١). وَالنَّصْرَةُ لَا تَقْتَضِي حَرَمَانَ الزَّكَاةِ.

(و) يُجْزَأُ مَنْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ دَفَعَهَا إِلَى (مَنْ تَبَرَّعَ بِنَفَقَتِهِ بَضْمَهُ إِلَى عِيَالِهِ) كَيْتِيمٍ غَيْرِ وَارِثٍ؛ لِدُخُولِهِ فِي الْعُمُومَاتِ، وَلَا نَصَّ وَلَا إِجْمَاعَ يُخْرِجُهُ، بَلْ رَوَى الْبُخَارِيُّ: أَنَّ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ^(٢) سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ بَنِي أَخِيهَا أَيْتَامٍ فِي حَجْرِهَا، أَتُعْطِيهِمْ زَكَاتَهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»^(٣). (أَوْ) مَنْ (تَعَذَّرَتْ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ قَرِيبٍ بَغِيَّةٍ، أَوْ امْتِنَاعٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا) كَمَنْ لَهُ عَقَارٌ وَتَعَطَّلَتْ مَنَافِعُهُ.

٤٠٤/١

(وَإِنْ دَفَعَهَا) أَي: الزَّكَاةَ، رَبُّ الْمَالِ (لِغَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا، لِجَهْلٍ) مِنْهُ بِجَالِهِ، بِأَنْ دَفَعَهَا لِعَبْدٍ، أَوْ كَافِرٍ، أَوْ هَاشِمِيٍّ، أَوْ وَارِثِهِ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، (ثُمَّ عَلِمَ) حَالَهُ، (لَمْ يُجْزَأْهُ) لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى حَالُهُ غَالِبًا، كَدَيْنٍ أَدْمِيٍّ. وَتُرَدُّ بِنَمَائِهَا^(٤) فَإِنْ تَلَفَتْ، ضَمِنَهَا قَابِضٌ. وَإِنْ كَانَ الدَّافِعُ الإِمَامَ أَوْ نَائِبَهُ، فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ، (إِلَّا الْغَنَى إِذَا ظَنَّهُ فَقِيرًا) فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَتُجْزَأُ؛ لِأَنَّ الْغَنَى مِمَّا يَخْفَى، وَلِذَلِكَ أَكْتَفَى فِيهِ بِقَوْلِ الْآخِذِ.

(وَتُسَنُّ صَدَقَةُ تَطَوُّعٍ بِفَاضِلٍ عَنِ كِفَايَةِ دَائِمَةٍ بِمُتَجَرِّ أَوْ غَلَّةٍ أَوْ صِنْعَةٍ،

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٦٧٤١)، وَالنَّسَائِيُّ ١٣١/٧، مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ.

(٢) فِي (م): «عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٦٦).

(٤) بَعْدَهَا فِي (م): «مُتَصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا».

عنه وَعَمَّنْ يَمُونَهُ كُلُّ وَقْتٍ. وَسِرًّا بِطَيْبِ نَفْسٍ فِي صَحَّةٍ، وَرَمَضَانَ،
وَوَقْتِ حَاجَةٍ، وَكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ فَاضِلٍ كَالْعَشْرِ وَالْحَرَمَيْنِ، وَعَلَى
جَارٍ، وَذَوِي رَحِمٍ، لَا سِيَّمَا مَعَ عِدَاوَةٍ،

شرح منصور

(عنه) أي: المتصدق، (وَعَمَّنْ يَمُونَهُ) لحديث: «اليدُ العليا خيرٌ مِنَ اليدِ السفلى، وابدأُ
بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى». متفق عليه^(١). (كُلُّ وَقْتٍ) لإطلاقِ الحثِّ
عليها في الكتابِ والأخبارِ. (و) كونها (سِرًّا بِطَيْبِ نَفْسٍ فِي صَحَّةٍ) أفضل؛ لقوله
تعالى: ﴿وَلَنْ تَخْفَوْهَا وَتُوْتُوهَا الْقُرْآنَ فَهُوَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ولحديث: «وَأَنْتَ
صَحِيحٌ»^(٢). (و) كونها في شهرِ (رَمَضَانَ) أفضل؛ لحديثِ ابنِ عباسٍ: كان
رسولُ اللهِ ﷺ أجودَ الناسِ، وكان أجودَ ما يكونُ في رَمَضَانَ حينَ يلقاهُ
جبريلُ. متفق عليه^(٣). وفي حديث: «مَنْ فَطَرَ صَائِمًا، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ»^(٤).
(و) كونها في (وَقْتِ حَاجَةٍ) أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ اطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْفَرَةٍ﴾
[البلد: ١٤]. (و) في (كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ فَاضِلٍ، كَالْعَشْرِ) الأولِ من ذِي
الْحِجَّةِ، (و) كِ (الْحَرَمَيْنِ) أفضل؛ لكثرةِ التضاعفِ (و) كونها (على جَارٍ)
أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦]،
ولحديث: «ما زالَ جبريلُ يُوصيني بالجارِ حتى ظننتُ أنه سيورثه»^(٥). (و)
كونها على (ذَوِي رَحِمٍ) له (لَا سِيَّمَا مَعَ عِدَاوَةٍ) بينهما؛ لحديث:
«أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الصَّدَقَةُ عَلَى الرَّحِمِ الْكَاشِحِ». رواه أحمدُ وغيرُه^(٦).

(١) البخاري (١٤٢٧)، ومسلم (١٠٣٤)، من حديث حكيم بن حزام.

(٢) أخرجه مسلم (١٠٣٢)، من حديث أبي هريرة.

(٣) البخاري (٦)، ومسلم (٢٣٠٨).

(٤) أخرجه الترمذي (٨٠٧)، وابن ماجه (٢٧٥٩)، من حديث زيد بن خالد الجهني.

(٥) أخرجه البخاري (٦٠١٥)، ومسلم (١٦٢٥)، من حديث ابن عمر.

(٦) أحمد (١٥٣٢٠)، والدارمي (١٦٧٩)، وابن خزيمة (٢٣٨٦)، من حديث حكيم بن حزام،

والكاشح: مُضْمَرُ العِدَاوَةِ.

وهي عليهم صلة، أفضل.

وَمَنْ تَصَدَّقَ بِمَا يَنْقُصُ مُؤْنَةَ تَلْزُمُهُ، أَوْ أَضَرَ بِنَفْسِهِ، أَوْ غَرِمَهُ، أَوْ كَفِيلَهُ، أَثِمَّ.

وَمَنْ أَرَادَهَا بِمَالِهِ كُلَّهُ، وَلَهُ عَائِلَةٌ لَهُمْ كَفَايَةً، أَوْ يَكْفِيهِمْ بِمَكْسَبِهِ، أَوْ

شرح منصور

(وهي) أي: الصدقة (عليهم) أي: ذوي رحمه صدقة و (صلة) للخير^(١)، (أفضل) لقوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦]، وللخير^(٢). ويُسنُّ أن يُخَصَّصَ بالصدقة مَنْ اشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۖ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۖ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد].

(وَمَنْ تَصَدَّقَ بِمَا يَنْقُصُ مُؤْنَةَ تَلْزُمُهُ) كمؤنة زوجة أو قريب، أثم؛ لحديث: «كَفَى بِالرَّءِ إِثْمًا أَنْ يَضِيعَ مَنْ يَقُوتُ»^(٣). إلا أن يوافقَه عياله على الإيثار، فهو أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]. ولقوله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جَهْدٌ مِنْ مِقْلٍ إِلَىٰ فَقِيرٍ فِي السَّرِّ»^(٤). (أو أَضَرَ بِنَفْسِهِ، / أو) بـ(غريمه، أو) بـ (كفيله) بسبب صدقته، (أثم) لحديث: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٥).

(وَمَنْ أَرَادَهَا، أي: الصدقة. بماله كله، وله عائلة لهم كفاية، أو) له عائلة (يكفيهم بمكسبه) فله ذلك؛ لقصة الصديق رضي الله عنه^(٦). (أو) كان

(١) تقدم تخريجه ص ٣٢٥.

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٣٠.

(٣) أخرجه أبو داود (١٦٩٢)، من حديث ابن عمر.

(٤) أخرجه أبو داود (١٤٤٩)، من حديث عبد الله بن حَبْشَى الخثعمي

(٥) تقدم تخريجه ٥٨٤/١.

(٦) أخرجه أبو داود (١٦٧٨)، والترمذي (٣٦٧٥) عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: سَمِعْتُ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا أَنْ تَصَدَّقَ، فَوَافَقَ ذَلِكَ مَا لَمْ عِنْدِي، فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتَهُ يَوْمًا، فَحَتَّ بِنِصْفِ مَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟» قُلْتُ: مِثْلَهُ. قَالَ: وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟» قَالَ: أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. قُلْتُ: لَا أَسَابِقُكَ إِلَىٰ شَيْءٍ أَبَدًا.

وحده، و يعلم من نفسه حُسنَ التوكُّلِ والصبرِ عن المسألة، فله ذلك، وإلا حُرِّمَ.

وكره لمن لا صبرَ له أو عادةً على الضيقِ، أن ينقص نفسه عن الكفاية التامة.

ومن مَيَّز شيئاً للصدقة، أو وَكَّلَ فيه، ثم بدأ له، سُنَّ إمضاؤه، لا إبدالاً ما أعطى سائلاً، فسَخِطَه.

شرح منصور

(وحده) لا عيالَ له (ويعلم من نفسه حُسنَ التوكُّلِ والصبرِ عن المسألة، فله ذلك) لعدم الضرر. (وإلا) يكن لعياله كفاية، ولم يكفهم بمكسبه؛ (حُرِّمَ) وحجراً عليه؛ لإضاعة عياله، ولحديث: «يأتي أحدكم بما يملك، فيقول: هذه صدقة، ثم يقعدُ يستكفُّ الناس! خيرُ الصدقةِ ما كان عن ظهر غنى». رواه أبو داود^(١). وكذا إن كان وحده، ولم يعلم من نفسه حُسنَ التوكُّلِ والصبرِ عن المسألة.

(وكره لمن لا صبرَ له) على الضيقِ، (أو) لا (عادة) له (على الضيقِ أن ينقص نفسه عن الكفاية التامة) نصاً، لأنه نوعٌ إضرارٍ به. وعلم منه: أن الفقير لا يقترض ليتصدق، لكن نصَّ أحمدُ في فقير^(٢) لقريبه وليمة، يستقرض ويُهدي له. ذكره أبو الحسين في «الطبقات».

(ومن مَيَّز شيئاً للصدقة) به، (أو وَكَّلَ فيه) أي: الصدقة بشيء، (ثم بدأ له) أن لا يتصدق، (سُنَّ) له (إمضاؤه) مخالفةً للنفس والشيطان. ولا يجب عليه إمضاؤه؛ لأنها لا تملك قبل القبض. و (لا) يُسُنُّ له (إبدالاً ما أعطى سائلاً، فسَخِطَه) فإن قبضه وسَخِطَه، لم يُعطَ لغيره. قال في «الفروع»^(٣): في

(١) في سننه (١٦٧٣)، من حديث جابر.

(٢) في (ع): «قريب».

(٣) ٦٥٤/٢.

والمنُّ بالصدقةِ كبيرةٌ، ويَطْلُ الثوابُ به.

ظاهرِ كلامِ العلماءِ. وعن عليِّ بنِ الحسينِ أنه كان يفعلُه. رواه الخلالُ. وفيه شرح منصور جابرُ الجعفيُّ ضعيفٌ. قال: ويتوجَّه في الأظهرِ أنَّ أخذَ صدقةِ التطوُّعِ أولى من الزكاةِ، وأنَّ أخذَها سرًّا أولى.

(والمنُّ بالصدقةِ) وغيرها (كبيرةٌ) على نصِّه: الكبيرةُ ما فيه حدٌّ في الدنيا، أو وعيدٌ في الآخرة^(١). (ويَطْلُ الثوابُ به) أي: المنُّ؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤]. قال في «الفروع»^(٢): ولأصحابنا خلافٌ فيه، وفي إبطالِ طاعةِ معصيةٍ، واختار شيخنا: الإحباطُ بمعنى الموازنة، وذكرَ أنه قولُ أكثرِ السلفِ.

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٢٠/٧.

(٢) ٦٥٢-٦٥١/٢.